# اشكالية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل بالجزائر

# The problem of harmonization between the outputs of higher education and the job market in Algeria

**بوكبوس مريم [1*]، مرسلي دنيا [2]**

[1] المركز الجامعي تيبازة ( الجزائر)، boukabouss.meriem@cu-tipaza.dz

[2] المركز الجامعي تيبازة( الجزائر) ،donia.morsli2020@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15 /2020/03 تاريخ القبول: 2020/05/14 تاريخ النشر: 2020/06/01

**ملخص:**

تهدف هاته الدراسة الى تسليط الضوء على اشكالية مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلباي سوق الشغل بالجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة ، حيث تم تسليط الضوء على اهم البرامج والاجهزة التي سطرتها الدولة من اجل الحد من ظاهرة بطالة خريجي الجامعات ، وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج اهمها ضرورة وضع مخطط تنموي شامل يمس جميع القطاعات بالجزائر وخارج الجزائر من اجل خلق مناصب عمل دائمة ومنتجة .

**كلمات مفتاحية:** بطالة خريجي الجامعات ، سوق الشغل .

**تصنيف JEL :** I20 ، I23 ، J64

**Abstract**

This study aims to shed light on the problem of aligning higher education outputs with the requirements of the labor market in Algeria in light of the current economic changes, where the most important programs and devices that the state has set out in order to reduce the phenomenon of university graduate unemployment have been highlighted, and the study has reached many results The most important of them is the necessity of setting a comprehensive development plan that affects all sectors in Algeria and outside Algeria in order to create permanent and productive jobs.

**Keywords:** university graduate unemployment, labor market

**Jel Classification Codes:** I20 ، I23 ، J64.

* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة:

شهدت منظومة التعليم في الجزائر بمختلف اطواره اصلاحات عديدة في العشر سنوات الماضية وحاولت بذلك السلطات الوصية الوصول الى نظام تعليم يتماشى مع المتغيرات العالمية ويواكب التطورات الاقتصادية للبلد

وبالرجوع الى قطاع التعليم العالي تبنت الجزائر بداية من سنة 2004 نظام تكوين جديد اطلق عليه نظام ليسانس ماستر دكتوراه ل م د ، وقد تناولت العديد من الدراسات مزايا هذا النظام ونقائصه من حيث جودة مخرجاته وقدرة اندماج خريجي الجامعات مع سوق الشغل بالرغم من الصعوبات التي واجهها هذا النظام عند تطبيقه من حيث متطلباته وكذا الامكانيات المتوفرة له .

تهدف هذه المداخلة الى تسليط الضوء على واقع مخرجات نظام التعليم العالي ومدى مواءمته مع متطلبات سوق الشغل الجزائري من حيث جودة مخرجاته وكذا مدى تلبيته لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية ، اذ عرفت سياسة التشغيل في الجزائر العديد من المعوقات التي ظلت لسنوات عديدة حاجزا امام تشغيل حاملي الشهادات الجامعية في ظل اقتصاد غير منتج لمناصب الشغل ، وعليه جاءت اشكالية بحثنا كالتالي : **ما مدى مواءمة مخرجات قطاع التعليم العالي مع سوق الشغل بالجزائر ؟**

ومن اجل الاجابة على الاشكالية قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية الى المحاور التالية :

المحور الاول : قياس جودة التعليم العالي

المحور الثاني : سوق الشغل بالجزائر

المحور الثالث : واقع تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر

## 2. قياس جودة التعليم العالي

**1.2 جودة التعليم العالي:** لقد عرفت الجودة اهتماما واسعا في وسط المنظومات التعليمية وهذا نظرا للدور الذي تمثله في تحقيق مختلف الأهداف، والذي اثبت من خلال التجارب السابقة وقبل أن نعرف جودة التعليم العالي يجدر بنا أن نعرف الجودة أولا ثم نتطرق إلى مفهوم قياس الجودة، ومن بين التعاريف العديدة سنعرض بعض التعاريف التي تمكننا من الفهم الجيد للجودة.

**1.1.2 تعريف الجودة:** من بين التعاريف المتعددة للجودة نذكر ما يلي:

أ-الجودة هي درجة التفضيل: فالجودة تعني لمعظم الناس التفضيل لذلك تعد سيارة مرسيدس هي سيارة الجودة أو ساعة رولكس هي ساعة الجودة، وهذا التعريف يوضح أن الجودة هي مرادف للتميز وهذه من الصعب قياسها وفي هذه الحالة تعد الجودة متاحة للقادرين على الدفع.

ب-الجودة المطابقة للاستعمال: تعرف الجودة بأنها الملاءمة للاستعمال وذلك لأهمية الجودة في التصميم والإنتاجية.

ج-الجودة المطابقة مع المتطلبات: استنادا إلى هذا التعريف فإن تحقيق الجودة يتم إذا كان المنتوج أو الخدمة يشبع كل متطلبات المحددة من قبل الزبائن؛(العزاوي، 2006، ص 13)

د-هي قدرة المنتج المطلوب تقديمه في شكل منتج نهائي لإشباع استعمال العميل ومتطلباته ؛(علوان، 2005،ص20)

هـ-الجودة هي التركيز على الزبون: الجودة هي مجموعة الخصائص الشمولية في السلع والخدمات المؤثرة في تلبية حاجات الزبون الظاهرية و الضمنية.

وتوجد عدة تعاريف أخرى لرواد الجودة ونذكر منها:

و- عرفت الجمعية الأمريكية لضبط الجودة (ASQC) والمنظمة الأوروبية لضبط الجودة (EQOC) الجودة بأنها المجموع الكلي للمزايا و الخصائص التي تؤثر في قدرة المنتوج أو الخدمة على تلبية حاجات معينة. (العزاوي، 2006،ص 13)

ز-عرف جوران الجودة بأنها مدى ملاءمة المنتج للاستخدام أي القدرة على تقديم أفضل أداء و احدث صفات. (علوان، 2005، ص 20)

ح-عرف كروسي الجودة بأنها المطابقة مع المتطلبات و أكد بأنها تنشأ من الوقاية و ليس من التصحيح وبأنه يمكن قياس مدى تحقق الجودة من خلال كلف عدم المطابقة .

ط-بينما عرفت المنظمة الدولية للتنفيس ISO الجودة من خلال جملة الخصائص الرئيسية المحددة مسبقا ونؤكد المواصفة على ضرورة تحديد تلك الحاجات و التوقعات. (العزاوي، 2006، ص 14).

من خلال مجموعة التعاريف السابقة نستطيع أن نستخلص مجموعة من الأفكار حول تعاريف الجودة والمتمثلة فيما يلي :

1. الجودة هي درجة التفضيل.
2. الجودة هي المطابقة للاستعمال و المتطلبات.
3. الجودة هي تحقيق متطلبات الزبائن.
4. الجودة هي مجموع مزايا و خصائص لغرض تلبية حاجات الزبائن ، وهي ناتجة عن الوقاية.

**تعريف التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي مختلف انواع الدراسات والتكوين ، او التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية او مؤسسات تعليمية اخرى ، معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة . (كلاع، 2019، ص 252)

وقد تم تعريفه من طرف اليونسكو سنة 1977 ضمن فعاليات الندوة التي ضمت 44 بلدا حول التعليم العالي في افريقيا ، حيث عرف بانه " هو كل اشكال التعليم الاكاديمية والمهنية والتقنية التي تقوم باعداد العاملين والمعلمين في المؤسسات ، كالجامعات ومعاهد التربية ومعاهد التكنولوجيا ومعاهد المعلمين "(بن غنيمة، 2015، ص 16).

**3.1.2 تعريف جودة التعليم العالي:** لم تعد الجودة بديلا تطبقه مؤسسات التعليم العالي بل أصبح ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة ،و يفرضها التقدم العلمي و التفجر المعرفي و مواكبة التطور التقني و التي تعتبر من أهم سمات عصرنا الحالي . إن تحقيق الجودة يدل على كفاءة العملية التعلمية و فعالية مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهدافها العمة بكفاءة و فعالية.

الجودة مفهوم واسع يفتقد الاتفاق العام حول تعريفه، فتعرف جودة التعليم العالي بأنها التميز، وهناك من يراها بمعنى استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم، وآخر يعرفها الملاءمة للهدف أي ملاءمة

مخرجات التعليم للهدف الذي حددته المؤسسة التعلمية، وآخر يرى في جودة التعليم تحقيق رغبات المستفيدين من مخرجات التعليم. كما تعني جودة التعليم العالي رضا أطراف العملية التعليمية والأهداف الموضوعة كاملة في ضوء مجموعة من المؤشرات والمعايير التي توضع لها. فعلى الرغم من تعدد تعاريف جودة التعليم العالي إلا أنها ركزت على النقاط التالية: (الطروانة، ماي 2010)

- ✓ المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية.
- ✓ جودة العمليات التعليمية.
- ✓ استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم.
- ✓ تنمية البرامج والخدمات التي تقابل حاجات المستفيدين (الطلاب، المجتمع.(...
- ✓ تقديم خدمة تعليمية جيدة تفي باحتياجات الطلاب وتوقعاتهم.
- ✓ أن يكون لجودة التعليم العالي عائد متفق مع احتياجات الفرد والمجتمع.

أما ضمان الجودة فهي جميع الأنشطة التي ينبغي القيام بها لضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات التي تؤدي إلى مخرجات وخدمات تحقق متطلبات أداء مؤسسات التعليم العالي .

تعد الجودة في التعليم العالي احدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بانه عصر الجودة ، فلم تعد الجودة حلما تسعى اليه المؤسسات التعليمية او ترفا فكريا لها الحق في اخذه او تركه ، بل اصبحت ضرورة ملحة تمليها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع انحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة ، وهي وان جاز لنا التعبير تمثل روح المؤسسة التعليمية . (الطروانة، ماي 2010)

تعرف على انها " عملية ايجاد آليات واجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكد من ان الجودة المرغوبة ستتحقق بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية ، فهي بذلك الوسيلة للتاكد من ان المعايير الاكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعنية قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها ، سواء قوميا او عالميا وان مستوى جودة فرص التعلم والابحاث والمشاركة المجتمعية ملائمة واستوفى توقعات مختلف انواع المستفدين من هذه الجهات . (الحاج و اخرون، 2008، ص 10)

## 2.2 قياس الجودة في مؤسسات التعليم العالي

تباينت آراء الخبراء في كيفية قياس جودة التعليم وعلى الرغم من التباينات الواضحة في قياسها، إلا أن السمة المشتركة هي تأكيد أهمية وحتمية قياس الجودة، حيث يمكن تقسيمها إلى مداخل متعددة من أبرزها ما يلي:

**1.2.2 قياس الجودة بدلالة المدخلات:** يستند أصحاب هذا المدخل إلى فكرة مؤداها إمكانية اعتبار المدخلات أو الموارد جوهر التعليم وجودته، فغالبا ما تقاس الجودة بواسطة طريقة المدخلات، فلو جاء معدل إنفاق مؤسسة تعليمية ما لكل طالب أكبر من مؤسسة أخرى، فيجب أن تكون أعلى جودة، والمؤسسة التعليمية إذا توافر لها البناء الصالح بمعداته وتجهيزاته، والأساتذة الأكفاء والقوانين واللوائح المحكمة والمناهج والكتب والأدوات التي أحسن إعدادها، والخدمات المساعدة الكافية (التغذية والرعاية الصحية، المكتبات...)، فإذا توافر للتعليم كل هذا كان تعليما منتجا دون شك، غير أن تزايد معدلات التكلفة لكل طالب لا يضمن انعكاسا ايجابيا على المدخلات حتى مع افتراض صلاحيتها لقياس جودة التعليم، فقد تهدر النفقات في أمور ليس لها علاقة جوهرية بالعملية التعليمية، أو قد لا تستثمر النفقات الإضافية استثمارا فعالا، ومنه لا يجوز قياس الجودة بدلالة المدخلات فقط فهناك عوامل أخرى مكملة من أهمها طرق تناول المدخلات والتفاعل بينها، فالعبرة في التعليم ليس مجرد توافر المدخلات أو الموارد الجيدة وإنما في كيفية تعبئتها واستثمارها بأحسن طريقة (عابدين، 2000، ص 321).

**2.2.2 قياس الجودة بدلالة العمليات:** ركز أصحاب هذا المدخل بشكل أساسي على العمليات، دون إغفال المدخلات والمخرجات مع تتبعهم وتركيزهم على علاقات " السبب _ النتيجة " وكان اهتمامهم ينصب على حجم الدفعة الدراسية، ونسبة الأساتذة إلى الطلبة ومدة السنة الدراسية ومدة اليوم الدراسي. وقد حضي هذا المدخل بجودة التعليم عموما خطوات إلى الأمام، تحديدا وتفصيلا وقياسا للسبب والنتيجة ويلاحظ في هذا المدخل: (الطروانة، ماي 2010)

- ✓ تركيزه بشكل أكبر نسبيا على مكونات العمليات الأقرب إلى المناهج والعمليات التدريسية وإغفالها النسبي لمكونات مهمة مثل تنظيمات هيئة التدريس والتنظيمات الإدارية.
- ✓ الإغفال النسبي لمكونات المدخلات في تتبعهم لعلاقات " السبب _ النتيجة "، حيث جاء تركيزهم على مكونات العمليات كمتغيرات مستقلة.

- ✓ التركيز على التحصيل الدراسي فقط دون عناصر المخرجات الأخرى، هذا فضلا عن إغفالهم الواضح لأثر الجودة في الخريج في حياته العملية وإغفالهم بشكل عام القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الجودة ومصداقية التعليم، وفائدته للفرد والمجتمع والعمل والحياة.

**3.2.2 قياس الجودة بدلالة المخرجات:** يركز هذا المدخل في الغالب على نواتج التعليم ومخرجاته ويعدها مقياسا جيدا للجودة، لأنه يؤكد على أهمية ما يتعلمه الطالب بالفعل بدلا من تكلفة تعليمه، وتشير الدلائل إلى أن أغلبية أصحاب هذا المدخل قد اعتمدوا على التحصيل الدراسي كمقياس للجودة وبخاصة عند المقارنة بين المؤسسات التعليمية. ومن بين ما يهتم به أصحاب هذا المدخل ما يلي: (الحاج و اخرون، 2008، ص 322)

- ✓ نسبة المتخرجين من كلية ما والتحقوا ببرامج الدراسات العليا أو نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه إلى الخرجين، أو نسبة من أسهم من الخرجين بمقالات لمجلات معينة.
- ✓ الإنتاج العلمي وبخاصة المقالات أو الدراسات المنشورة في مجلات جيدة السمعة.

ولكن بالرغم من أهمية المخرجات لقياس الجودة في التعليم العالي، إلا أنه يؤخذ على أصحاب هذا المدخل إغفاله للتفاعلات السببية بين المدخلات والعمليات والمخرجات، فالمخرجات تعد نتاجا لهذا التفاعل، كما أن نشر الأعمال العلمية في المجلات يتأثر بعديد من العوامل التي قد لا ترتبط بالجودة أحيانا، لذلك لا يمكن اعتبار هذا المقياس مقياسا مباشرا للجودة التعليمية الجامعية.

**4.2.2 قياس الجودة وفقا لآراء الخبراء (مدخل السمعة):** يعد هذا المدخل من المداخل التقويمية للجودة، ومن هنا ارتباطه الشديد بقياس الجودة، ويعتمد هذا المدخل على آراء الخبراء (عمداء، أساتذة، مسؤولين في الوكالات، باحثين،...)، لاتخاذ تقديرات جودة البرامج لأنهم الأقدر على اتخاذ مثل هذه الأحكام ومعظم دراسات هذا المدخل قد ركزت على تقويم برامج على مستوى الدراسات العليا خاصة الدكتوراه في حين تعلقت قلة من هذه الدراسات ببرامج المرحلة الجامعية الأولى.

ورغم ما أسهمت به دراسات هذا المجال، إلا أنه يؤخذ عليها عدد من العيوب أهمها التحيز، والذي يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة منها على سبيل المثال أن السمعة الكلية لمؤسسة ما يمكن أن تؤثر في المحكمين (الخبراء) لقسم معين داخل هذه المؤسسة، خاصة عندما لا تتوفر عندهم بيانات كافية. إضافة إلى أن المعايير المستخدمة لتقدير الجودة في معظم دراسات السمعة تعد محدودة جدًا. (بن حميدة و عرابي، اكتوبر 2015، ص 05)

**3.2.2 قياس الجودة بدلالة الخصائص الموضوعية:** يرى أصحاب هذا المدخل أن الأفضل لقياس الجودة هو محاولة بذل الجهد لاشتقاق خصائص أو سمات موضوعية للعملية التعليمية وتحديدها، وعلى قدر توافر هذه المؤشرات تكون جودة التعليم، وقد أسهم أصحاب هذا المدخل في تحديد العديد من السمات والخصائص المرتبطة بالتعليم ذو الجودة العالية، وغني عن الذكر أن هذا يساعد كثيرا في تقدم النظام التعليمي أو أي جزء منه في ضوء هذه الخصائص، ومن ناحية أخرى تفيد هذه الخصائص في المساعدة على تخطيط التعليم المتصف بالجودة العالية.

ورغم ذلك يؤخذ على أصحاب هذا المدخل الكثير من العيوب، أهمها إغفالهم لبعد المخرجات وأيضا الإغفال الكبير أو التام لعلاقات" السبب _ النتيجة"، إضافة إلى عمومية بعض الخصائص المستنبطة، وبعدها إلى حد ما عن الإجرائية. (بن حميدة و عرابي، اكتوبر 2015، ص 06)

**6.2.2 قياس الجودة من المنظور الشمولي:** يلاحظ بشكل عام التزام أغلب المعالجات الشمولية للجودة بالنظرة النظامية، التي تأخذ في اعتبارها أغلب مكونات وعناصر العملية التعليمية فضلا عن العلاقات بين مكونات النظام التعليمي (مدخلات، عمليات، مخرجات، وتغذية عكسية) بعضها البعض وبين التعليم والمجتمع وغير ذلك من العلاقات، ومن ناحية أخرى فإننا نكاد نلاحظ أن أغلب هذه المعالجات الشاملة جاءت متأخرة نسبيا، حيث بدأت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين وإن كان ذلك لا يمنع وجود إرهاصات لهذه الشمولية والنظامية قبل هذه البداية.

ويتطلب تطبيق المدخل الشمولي تعاون الباحثين في التخصصات المختلفة في التعليم، حيث يستحيل إنجاز ذلك القياس الشمولي بواسطة باحث في تخصص معين، أو حتى بواسطة مجموعة باحثين في نفس التخصص، ورغم أهمية هذا المدخل فيعد استخدامه في التعليم غير شائع عالميا حتى في الآونة الأخيرة. (بن حميدة و عرابي، اكتوبر 2015، ص 05)

## 3. واقع سوق الشغل بالجزائر

عرف سوق التشغيل بالجزائر عدة منعرجات خاصة مع بداية التسعينات اين تبنت الجزائر فكرة خوصصة الشركات العمومية الاقتصادية ، الامر الذي ترتب عنه تسريح العديد من العمال ، الا انه ومع بداية الالفية الثالثة استطاع القطاع الاقتصادي المساهمة في التشغيل

## 3.1تطور سوق العمل بالجزائر

لقد مر التطور التاريخي لسوق العمل بالجزائر الى تغيرات عديدة والتي نلخصها في النقاط التالية :(مغراوي، مختاري، و لقام، 2018، ص 09)

1973 – 1989 : شهدت هذه الفترة انخفاضا تدريجيا في معدل البطالة بعد خلق 150.000 منصب عمل ، الا انه مع مرور الوقت وبالتحديد عام 1987 ، تزايدت البطالة بشكل حاد وذلك بعد الصدمة النفطية ، ونتيجة لهذا تعدى معدل البطالة في هذه الفترة 21 % .

1990 – 1999 : لم تتوقف نسبة البطالة عن الارتفاع في هذه الفترة حيث عرفت تزايدا مستمرا لمعدل البطالة خاصة سنة 1995 التي وصلت فيها البطالة الى اعلى مستوياتها بعدما وصل عدد العاطلين عن العمل مليوني شخص لتصل في سنة 1998 الى 30 % وهذا بسبب الازمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد وما نتج عنه من سياسات التعديل الهيكلي التي نتج عنها تسريح الاف العمال .

2000 الى يومنا : قامت الحكومة باعداد جملة من البرامج والاجراءات ، حيث قامت باستحداث اجهزة جديدة لادماج الشباب واجهزة لدعم العمال المسرحين ، وتشجيع الاستثمار العمومي والاجنبي وكذا تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

**جدول 1: تطور المشتغلين في قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر 1990 – 2017 الوحدة الف**

| السنة / القطاع | الفلاحة | الصناعة | بناء واشغال عمومية | تجارة وخدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 907 | 670 | 683 | 2256 | 4516 |
| 1997 | 884 | 584 | 588 | 2334 | 4823 |
| 2000 | 872 | 826 | 617 | 3864 | 5307 |
| 2005 | 1380 | 1059 | 1212 | 4393 | 6664 |
| 2010 | 1136 | 1337 | 1886 | 5377 | 9736 |
| 2015 | 917 | 1377 | 1776 | 6524 | 10594 |
| 2017 | 1102 | 1493 | 1847 | 6417 | 10858 |

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات(2017)

من خلال الجدول01 نلاحظ تطور القوى العاملة المشغلة حيث بلغت سنة 1990 ما يقارب 4,5 مليون عامل تتمركز اغلبها في التجارة والخدمات لتصل سنة 2017 الى 10,8 مليون عامل ، الامر راجع الى زيادة النمو السكاني من جهة وكذا البرامج التي سطرتها الحكومة للحد من البطالة .

## 2.3سياسة التشغيل في الجزائر

قامت الحكومة بتبني العديد من السياسات من اجل الحد من البطالة ، حيث سطرت العديد من البرامج التي ساعدت بشكل كبير في امتصاص البطالة ، من بين هذه البرامج نذكر :

أ- **برامج التضامن** : هي برامج دعم موجهة لفئة البطالين في انتظار تمكنهم من الحصول على مناصب عمل وهي :(مغراوي، مختاري، و لقام، 2018، ص 20)

- اشغال المنفعة العامة ذات اليد العاملة المكثفة (TUP-HIMO) : انطلق هذا البرنامج في 1997 كتدعيم لجهاز الشبكة الاجتماعية الممول من البنك الدولي في الفترة (1997-2000 ،(ليتم تحويله سنة 2001 لتأخذه الدولة على عاتقها بشكل موسع. من بين أهدافه الأساسية إنشاء مناصب شغل مكثفة و تطوير انشاء المؤسسات المصغرة .
- مشروع "الجزائر البيضاء" : وهو آلية مطورة عن الجهاز الأول لتشجيع الباحثين عن عمل (demandeurs primo) غير الحاصلين على مؤهلات على إنشاء أنشطة مصغرة.
- جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (ESIL-Ex, DAIS) : أنشئ عام 2009 بهدف مكافحة الفقر والتهميش و يستهدف الفئات ذات الوضعيات الاجتماعية الهشة خاصة منها الموجودة في حالة تسرب مدرسي و المنتمية لفئة 18- 60 سنة.

**ب- اجهزة دعم انشاء المؤسسات** :

وهي اجهزة تم انشاءها بغرض دعم الشباب البطال على انشاء مؤسسات صغيرة او متوسطة ، ونذكر منها :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : ( ANSEJ) تأسست سنة 1996 ومهمتها تشجيع ودعم و متابعة إنشاء المؤسسات، يستفيد من قروضها الشباب من فئة -18 35 سنة الراغبين في إنشاء مؤسسات تشغل على الأقل 3 مناصب (بما في ذلك المستفيد من القرض ) وتستفيد المؤسسة من تسهيلات جبائية و اجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي). (ansej، 2016)

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) : تعمل وفق تعليمات المرسوم التنفيذي 14 -04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،مهمتها متابعة المستفيدين في أنشطتهم المنشأة عبر قروض مصغرة معفاة من الفوائد، كما تقوم بمنح سلفيات بدون فوائد للشباب البطال من اجل انشاء مؤسسات مصغرة .(angem، 2008)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : أنشئت سنة 2001 خلفا للوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار التي كانت تعمل من سنة 1993 حتى 2001 ،تعمل هذه الوكالة على متابعة و تسهيل الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء المؤسسات .(andi، 2013)
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) : أنشئ للتكفل بالعمال المسرحين عقب إغلاق المؤسسات المفلسة أثناء إصلاحات التسعينيات، ليتحول منذ 2004 إلى متابعة إنشاء مؤسسات من طرف الأفراد من فئة -35 50 سنة عبر التمويل بالسلفيات بدون فوائد .(cnac، 2016)
- صناديق الزكاة: التابعة لوزارة الشؤون الدينية و التي تجتهد الوزارة بدعوة الناس إلى وضع زكاة أموالهم بها، لتحاول دعم الاستثمار عبر إنشاء مشاريع تشغيل مصغرة بدل تقديم الأموال إلى الأفراد مباشرة مثلما جرت العادة في الزكاة، حيث يقد الصندوق دعما ماليا للشباب البطال من اجل انشاء مؤسساتهم .(الزكاة، 2007)
- مكاتب التشغيل : استعانت الدولة في مشاريع التشغيل ب"الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)" التي تأسست في 18 فيفري 2006 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة ONAMO)،)و مهمتها هي ضبط سوق التشغيل و مراقبته حيث توجد الوكالة في موقع الوسيط بين طالبي التشغيل (الأفراد) و موفريه (المؤسسات) ، و فرضت على المؤسسات استقدام اليد العاملة عبر هذه الوكالة من خلال المراقبة و اشتراط المرور عبر الوكالة للحصول على بعض التحفيزات في جانب اشتراكات الضمان الاجتماعي، و رغم ظهور مكاتب تشغيل في القطاع الخاص تعمل لحساب هذه الوكالة في الأماكن التي لا يمكنها التواجد بها إلا أن دور هذه الوكالات الخاصة يبقى محدودا حيث لم تتجاوز نسبة % 4.3سنة 2014 رغم بلوغ عدد هذه الوكالات الخاصة 22 وكالة موزعة على خمس ولايات (العاصمة، وهران ، بومرداس، بجاية و سكيكدة)، وقد ظهرت هذه الوكالات بعدما أمضت الجزائر سنة 2005 على اتفاقية المكتب الدولي للعمل رقم 181 حول وكالات التشغيل الخاصة .(مغراوي، مختاري، و لقام، 2018، ص 22)

## 4. واقع تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر

### 1.4 اسباب بطالة حاملي الشهادات

قامت الحكومة بإنشاء اجهزة وبرامج موجهة لامتصاص البطالة خاصة في فئة خريجي الجامعات وحاملي الشهادات ، حيث تشير الاحصائيات الى نسب مرتفعة نسبيا للبطالة لدى خريجي الجامعات بلغت 14,1 % سنة 2015 من اجمالي الافراد العاطلين عن العمل ، والجدول التالي يوضح نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات .

**جدول 2: تطور معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات 2012 – 2015**

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| معدل بطالة خريجي الجامعات % | 15,2 | 14 | 12,6 | 14,1 |
| معدل بطالة خرجي التكوين المهني % | 14,4 | 64 | 16,9 | 13,4 |
| معدل البطالة % | 11 | 9,8 | 10,6 | 11,2 |

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات(2015)

نلاحظ من خلال الجدول ان معدلات البطالة لدى خرجي الجامعات في ارتفاع وذلك تناسبا مع ارتفاع معدلات البطالة ، حيث نجد معدل البطالة لدى خريجي الجامعات اكبر من معدل البطالة لدى المستويات التعليمية الاخرى كالتكوين المهني او الثانوي ، وهذا راجع لأسباب عديدة نلخصها فيما يلي :

#### 1.1.4 الاسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية للجامعة :

ويمكن ان نلخصها في النقاط التالية :

- ✓ التعارض الكبير بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل ؛
- ✓ عدم الاعتماد على اسس موضوعية ومعايير تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السوق عند فتح التخصصات ؛
- ✓ عدم مرونة انظمة التعليم العالي وقدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف الميادين مما يجعل مخرجات التعليم العالي مهتلكة تقنيا ؛
- ✓ الاعتماد على الجانب النظري وافتقار البرامج الى التطبيقات والتربصات التي تجعل الطالب يندمج مع سوق العمل في مجال تخصصه ؛
- ✓ عزوف الطلبة عن اختيار التخصصات المطلوبة بكثرة في سوق العمل وهذا راجع الى نقص الوعي لديهم وكذا صعوبة الدخول الى هذه التخصصات لما تتطلبه من امكانيات بحثية كبيرة ؛

### 2.1.4 الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية للجامعة

تتعلق هذه الاسباب بالمحيط الخارجي للجامعة او متلقي خدمات التعليم العالي ، ويمن تلخيص هذه الاسباب في النقاط التالية :

- ✓ عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية لاسيما في القطاع الخاص على خلق مناصب الشغل بسبب عدم قدرتها على التوسع ؛
- ✓ ارتفاع معدلات النمو السكاني التي فاقت 02 % سنة 2016 ، (بودربالة ، 2018، صفحة 149) وهو ما يجعل الطلب على العمل اكبر من عرضه ؛
- ✓ توفر التكنولوجيا المتطورة والتي اصبحت تعوض الكثير من مناصب العمل خاصة المتخصصة ؛
- ✓ ارتفاع جاذبية الوظائف في القطاع العام الغير منتجة وهو ما سبب ما يعرف بالبطالة المقنعة؛
- ✓ انتشار الظواهر السلبية في التوظيف كالرشوة والمحسوبية في القطاع العام مما صعب من توظيف خريجي الجامعات في تخصصاتهم المناسبة ؛
- ✓ عدم وجود اليات او اجهزة تدعم توظيف خريجي الجامعات او مرافقتهم من اجل انشاء مؤسساتهم الخاصة ؛
- ✓ محدودية الانفاق العام على قطاع التعليم العالي وكذا المؤسسات المرافقة لها ؛

## 2.4 الاليات المتبعة من طرف الدولة للحد من بطالة خريجي الجامعات

ان المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل يتطلب التخطيط الجيد لها ، حيث ان مساعي الدولة الة توظيف حاملي الشهادات من خلال جهاز الادماج المهني وحده غير كاف للاستفادة من الطاقات والقدرات التي تتخرج من الجامعات كل سنة ، وهو ما يعرف بتكلفة الفرصة الضائعة ، الامر الذي تطلب ايجاد حلول جذرية لا ترقيعية للخروج من المشكلة ، وقد قامت الدولة بانشاء اجهزة تساعد على الحد من هذه الظاهرة ، نذكر منها جهاز المساعدة على الادماج المهني ، وكذا دور المقاولاتية المتواجدة على مستوى الجامعات .

- برنامج إدماج حاملي الشهادات (PID) : المعروف سابقا ب"عقود ما قبل التشغيل " ( CPE)جاء بناء على المرسوم التنفيذي 127-08 بتاريخ 30 أفريل 2008 و يستهدف إدماج حاملي الشهادات المتخرجين من التعليم العالي إضافة إلى التقنيين خريجي معاهد التكوين العمومية و الخاصة المعتمدة من طرف الدولة من الفئة 19-35 سنة .

- جهاز المساعدة على الإدماج المهن : ( DAIP) تتحدد آليات عمله حسب المرسوم التنفيذي -08 126 الصادر بتاريخ 19 أفريل 2008 ،و هو موجه للشباب الباحثين عن عمل ( Demandeurs-Primo)من فئة 35 -18 . سنة و يمكن قبول شباب حتى 16 سنة في حالة قبولهم التكوين في تخصصات تظهر نقصا في عالم الشغل. وقد ساهم الى غاية 2016 في ادماج اكثر 2 مليون خريج جامعي (بودربالة ، 2018، ص 149)
- عقود العمل المدعمة(CTA) : انطلق في سنة 2009 و هو موجه إلى الشباب الباحثين عن عمل (primo-demandeur) للفئة من 18-35 سنة .
- دور المقاولاتية : هي عبارة عن هيئة مرنة، مقرها الجامعة تتمثل مهمتها في تحسيس، تكوين و تحفيز طلبة الأطوار النهائية و ضمان مرافقتهم الأولية من أجل انشاء مؤسسة.يتم تنصيب دار المقاولاتية بالجامعات، تسيرها كفاءات جامعية وإطارات تابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحت إشراف كل من السيد مدير الجامعة ومدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وهي تسير من طرف خلية مشتركة للقيادة و التنشيط تتكون من مدير ومنشطين .تتمثل مهمتها في :

✓ تكوين وتحفيز الطلبة الجامعيين سيما الاطوار النهائية وضمان مرافقتهم الاولية من اجل انشاء مؤسسات مصغرة او صغيرة ؛

✓ تسهل من الاجراءات المتبعة لإنشاء المؤسسات المصغرة من طرف الطلبة الجامعيين ؛

✓ ترافق الطلبة اثناء دراسة المشروع ؛

✓ بالاضافة الى تنظيم ندوات وايام تحسيسية وكذا دورات لفائدة الطلبة من اجل انشاء وتطوير مؤسساتهم ؛

### 5. الاقتراحات :

ان معالجة مشكلة بطالة خريجي الجامعات من بين المشاكل التي ارقت الدولة لسنوات عديدة يتطلب القيام بمخطط تنموي فعال يشمل جميع القطاعات في الجزائر ، وذلك من خلال :

- ✓ اعادة النظر في جودة مخرجات التعليم العالي بالجزائر من حيث البرامج والتخصصات المفتوحة ومدى استجابتها للاحتياجات السوق من خلال ابرام اتفاقيات توظيف مع المؤسسات الاقتصادية ؛
- ✓ استحداث صناديق للاستثمار في المشاريع لفائدة خريجي الجامعات خاصة في صيغ المشاركة ؛
- ✓ ادراج صيغ تمويل جديدة على مستوى البنوك تتماشى واحتياجات طالبي العمل كصيغ التمويل الاسلامية وراسمال المخاطرة حيث تسمح هذه الصيغ باعطاء دفعة قوية لاجهزة التشغيل وكذا اصحاب المشاريع من خريجي الجامعات ؛
- ✓ التقليص من حجم مخرجات التعليم العالي من خلال ضبط عدد الطلبة المقبولين في كل تخصص وفقا للاحتياجات الحقيقية للسوق ، اذ ان الفائض في المخرجات سيؤدي حتما الى عجز في التشغيل ؛
- ✓ تفعيل دور المقاولاتية من خلال الاستقلالية المالية لها وامكانية تمويلها للمشاريع الخاصة بخريجي الجامعات كونها الاقرب الى الوسط الجامعي ؛

## 6. الخاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول ان الجزائر خطت خطوات كبيرة من اجل محاربة ظاهرة بطالة خريجي الجامعة من خلال محاولة مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل ، حيث قامت بإنشاء اجهزة ووضع برامج هدفها القضاء على هذه الظاهرة ، كما ان استحداثها لنظام التعليم ل م د كان الهدف منه مواءمة التخصصات والمناهج التعليمية مع احتياجات سوق العمل ، الا ان هذه الخطوات ليست كافية للحد من بطالة خريجي الجامعات التي لا تزال نسبها مرتفعة نسبيا وذلك لغياب مخطط شامل يدرس كل الفرص المتاحة على مستوى جميع القطاعات ، من اجل معالجة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل .

## 7. قائمة المراجع :


1) قاسم نايف علوان. (2005). ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 2000-9000. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

2) محمد عباس عابدين. (2000). علم اقتصاديات التعليم الحديث . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .

3) محمد عبد الوهاب العزاوي. (2006). ادارة الجودة الشاملة. الاردن: دار اليازوزي للنشر والتوزيع.

4) شريفة كلاع. (05 01, 2019). الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة والنهوض الاكاديمي. مجلة دراسات اقتصادية، الصفحات 250-278.

5) عائشة بودربالة . (01, 2018). تقييم دور جهاز المساعدة على الادماج المهني في معالجة مشكلة البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر 2008-2016. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، الصفحات 142-153.

6) محي الدين عبد القادر مغراوي، خالد مختاري، و حنان لقام. (2018). التشغيل في الجزائر –قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية-. مجلة التنظيم والعمل، 07-27.

7) اخليف الطروانة. ( ماي 2010). ضبط جودة التعليم العالي وعلاقته بالتنمية. البرنامج الاكاديمي للاسبوع العلمي الاردني الخامس عشر (العلوم والتكنولوجيا محركان للتغيير ) (الصفحات 03-17). مدينة الحسن العلمية ، الاردن: غير منشور.

8) فيصل عبد الله الحاج، و اخرون. (2008). دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية اعضاء الاتحاد . مجلس ضمان الجودة والاعتماد: اتحادالجامعات العربية.

9) هشام بن حميدة، و محفوظ عرابي. (اكتوبر 2015). اساليب ضمان الجودة في اداء مؤسسات التعليم العالي. المؤتمر الدولي للتكنولوجيا وتقنيات التعليم والتعليم الالكتروني (الصفحات 03-17). الشارقة: بدون نشر.

10) محمد السعيد بن غنيمة. (2015). اثر سياسات الانفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر (1967-2012). تيزي وزو ، الجزائر: غير منشورة.

11) *andi. (2013, 01). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. Consulté le 02 02, 2020, sur* الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/

12) *angem. (2008). الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. Consulté le 02 02, 2020, sur* الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/home.php

13)ansej ,02 02 ,2016) . الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. تاريخ الاسترداد 02 02, 2020، من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/

14) cnac. (2016). *الصندوق الوطني للتامين على البطالة*. Consulté le 02 02, 2020, sur *الصندوق الوطني للتامين على البطالة*:
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx

15)صندوق الزكاة. *(2007)*. صندوق الزكاة *Consulté le 02 02, 2020, sur* .وزارة الشؤون الدينية والاوقاف/https://www.marw.dz :